مهنة المحاماة وإجراءاته يسقطان من جدول الأعمال

■ الصالح: التعيينات يجب أن تكون وفق معايير واضحة ولدينا مشكلة في التوظيف بالقطاع الخاص

الخنفور وطنا يتابعان الجلسة

الحكومة تصوت من منصة الرئاسة

■ التميمي: من يسافر منّا إلى الخارج يعاني من سوء خدمة الإنترنت في وقت تأتي فاتورته بشكل مبالغ فيه

■ العمر: القطاع الخاص يجب أن يدخل منافساً بالخدمات التقنية وقانون الاتصالات سيكون من عواميد التنمية

■ الطريجي: كل جرائم الاتصالات لا عقوبات محددة عليها ويجب أن يكون هناك حد أدنى وأقصى للأمر

يوسف الزلزلة: منذ عشر سنوات وهو مدرج والآن يطالبون بسحبه، نناقشه الآن ونصوت عليه.

الرئيس الغانم: وفقا للائحة راح اعطي رئيس اللجنة يشرح اساليب السحب واعطي خمس دقائق لاحد المعارضين واخرى لاحد المؤيدين.

حمود الحمدان: منذ 2009 وسلم التعليم اختلف المرحلة المتوسطة اختلفت عن المرحلة الثانوية لم يدرج ؟؟؟؟ في التعليم الالزامي عقوبة مخفضة، نحن نريد تعديل بعد الامور والقانون محتفظ بدوره على الجلسة والبعد الزمني يحتاج إلى دراسة.

يوسف الزلزلة: ان كان بعض الامور مرتبطة بالتقنية نستطيع تعديلها الآن، والقانون مدرج منذ فترة طويلة، وان كان هناك توجه لسحبه لماذا لم يسحب منذ فترة وليس الآن، اما العقوبة فلا تحتاج إلى سحب القانون، بامكاننا ان نضيفه الآن وحرام ان يفقد القانون دوره ونحن مهيئون عن التعليم الالزامي ويؤكد على دور المجلس في الحفل التعليمي، واتمنى من رئيس اللجنة ان ننظر في القانن واي تعديلات تناقش في المداولة الثانية.

عدنان عبدالصمد: مؤيد السحب لا ضير ان كان هناك تأجيل، وعموما ليس هناك تسلسل في الموضوعات، خصوصا ان القانون يبقى على الجدول ومن لديه تعديلات يقدمها في المجلس وليس في القاعة ، خطأ ان نقر المداولة الاولى وتكون التعديلات في المداولة الث4انية وانا مع سحب المشروعز

حمود الحمدان: نحن نصر على سحبه وابقائه على جدول الأعمال.

يوسف الزلزلة: لست مختلفا ولكن وجهة نظر قدمتها.

الرئيس: هناك طلب من رئيس اللجنة التعليمية بسحب المشروع والابقاء عليه في جدوله ويقدم في جلسة 3/11 «موافقة».

وانتقل المجلس الى تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن تعديل بعض احكام قانون الشرطة.

المقرر سلطان اللغيصم: يهدف القانون إلى ترقية ضباط الصف الحاصلين على المؤهل الجامعي إلى رتبة ملازم وبعد انقضاء سنة واحدة يرقى إلى ملازم أول.

يوسف الزلزلة: هذا الموضوع مدرج منذ زمن.

محمد طنا: هل يرقى إلى ملازم أو ملازم أول.

اللغيصم: مساواة ضباط الصف بالضباط الجامعيين.

عسكر العنزي: المشروع نوقش في المجلس المبطل الثاني ووافقت عليه الحكومة، وهو واضح ومشروع حكومي.

الآن التصويت على المداولة الاولى

النتيجة	الحضور
41	
موافقة	
41	

وتمت الموافقة على مشروع القانون.

الرئيس الغانم: استثناء المادة 104 والتصويت على المداولة الثانية.

النتيجة	الحضور
37	
موافقة	
37	

تمت الموافقة.

النائب سعدون حماد «نظام»: الآن احنا انتقلنا لجدول اعمال وموضوع الحصانة البرلمانية منذ امس لم يحسم حتى الآن في قضية رئيس مجل الامة من النائبة صفاء الهاشم ونبي نعرف الاخت صفاء تنازلت ام لا.

الرئيس الغانم: الموضوع ليس عندي.

النائبة صفاء الهاشم: لا تخاف سعدون هذا الكتاب بالتنازل عن القضية موقعا من كاتب العدل.

الرئيس الغانم: شكرا للاخت صفاء وبالتالي يسحب التقرير.

مقرر التشريعية يعقوب الصانع: نحن الآن امام تنازل من الاخت لكنه يجب ان يقدم هذا التنازل لجهة التحقيق وهي توعز لوزير العدل بحفظ القضية وهو بدوره عليه التقدم بسحب التقرير بموجب هذا التنازل.

وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير: مسؤولية وزير العدل احالته لطلب رفع الحصانة ودوره وسيط بين السلطتين القضائية والتشريعية ولا مانع من سحب الوزير لطلب رفع الحصانة لكن القرار بالنهاية للنيابة.

عبدالحميد دشتي «نظام»: الآن بعد ان اتخذ قرار بالتنازل والمجلس قرر بالاجماع رفض رفع الحصانة المفترض يسلم هذا التنازل للامانة العامة ويتخذ دورته بعد ذلك.

الرئيس الغانم: اولا المجلس لم يصوت على طلب رفع الحصانة والآن كتاب التنازل اودع وياخذ. ثم انتقل المجلس لمناقشة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول تعديل بعض احكام قانون 42/ 1964 في شان تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم.

مقرر لجنة الشؤون التشريعية عبدالكريم الكندري: هذا مشروع بقانون مقدم من قبل الحكومة ولكن اللجنة كان تقريرها عدم موافقة بالاجماع والآن نعرض على المجلس لاتخاذ قرار بشأنه.

يوسف الزلزلة: نحن نريد ان نعرف مبررات تقديم الحكومة لهذا القانون فنحن لا نعلم اسباب تقديمها.

الوزير علي العمير: نحن حقيقة نستغرب من الاخ يوسف الزلزلة منذ قليل يؤكد ان قانون التعليم الالزامي سهر لقراءته واللجنة تسحب القانون والآن لا يعلم عن هذا الموضوع او يعرف عنه شيء «الزلزلة» من غير ميكروفون بدون هالحركات انا لم اقل انني موفاهم لكن اطلب من الحكومة اسباب تقديم المشروع القانوني فبلاش هذه الحركات..... :العمير يرد: ان المسالة تطويل صوت ورفع صوت نحن نستطيع ان نرفع صوتنا لذلك اطلب من الاخ ان لا يرفع صوته ويقاطعني اثناء الحديث.

الرئيس الغانم: تعوذوا من ابليس.

الوزير علي العمير: انا عتبي ليس على رفع الصوت وانما مقاطعتي اثناء الحديث.

النائب يوسف الزلزلة: كل ما طلبته شرح من الحكومة حول اسباب تقديم هذا القانون لان اللجنة غير موافقة عليه.

النائب يعقوب الصانع: القانون المقدم من الحكومة مقدم منذ عام 2000 وقد جاءت قوانين اخرى وتشريعات جديدة بعده والآن هي متعارضة مع هذا القانون.

لذلك انتهينا باللجنة رفض هذا القانون بالاجماع وكذلك هناك مقترح من قبل النواب عبدالله الطريجي وعبدالكريم الكندري ومني انا بتنظيم مهنة المحاماة لذلك رفضناه.

ثم انتقل المجلس للتصويت على مشروع قانون حكومي بتعديل بعض احكام القانون 42/1964 بشان تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم «رفض المشروع» القانون الحكومي بعد تاييد 5 اعضاء من اصل الحضور 35 ورفض 30 نائبا «رفض المشروع».

النائب ركان النصف «نظام»: نستذكر بهذا اليوم رحيل المرحوم احمد الربيعي فقدت الكويت شخص رافع عنها بجميع المحافل.

الرئيس الغانم: بالتأكيد كل النواب يشاركونك هذه المشاعر.

ثم انتقل المجلس لتقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع قانون تعديل بعض احكام القانون 40 / 1972 بشان حالات الطعن بالتمييز واجراءاته.

النائب علي الراشد: لا خلاف على المادة الاولى ولكن الفقرة الثانية من المادة يمكن ان تعدل فتنظيم العمل بالمحاكم مقبول اما مسالته اعطاء حق الطعن لمحامين دون اخرين في الفقرة الثانية يتطلب اعادة صياغة.

مقرر اللجنة التشريعية عبد الكريم الكندري: بالرد على النائب علي الراشد اللجنة ارتات عدم الموافقة على هذا التعديل لانه في مادة وفقرة واحدة متداخلة ووجود قوانين بهذا الشأن وهناك تعديل سابق حول هذا الموضوع معمول به بالجانب الجنائي.

ثم انتقل المجلس للتصويت على مشروع قانون الحكومي والذي رفضه لجنة الشؤون التشريعية والرامي الى ان يرفع الطعن الى ادارة كتاب عوضا عن محكمة الاستئناف وتستبدل بمحكمة التمييز تماشيا مع القانون الجديد.. ورفض المشروع بقانون بعد تاييد 5 أعضاء من اصل الحضور 35 ورفض 30. «سقط المشروع»

الرئيس الغانم: ترفع الجلسة إلى يوم 3/11.

الهاشم تدلي بدلوها

■ الهاشم: لدينا 54 مؤسسة حكومية والعديد من الهيئات وهناك إفراط في التشريعات غير طبيعي

تبادل معلوماتي

نتطلع لمواصلة سمو الأمير جهوده في رأب أي صدع بين الأشقاء

الغانم: نتابع بقلق وانزعاج تداعيات سحب السفراء من قطر.. ونأمل في إصلاح الأمور قريباً

أعرب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن تطلعه الى ان يواصل سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد جهوده في رأب اي صدع بين الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي بعد قرار السعودية والبحرين والامارات سحب سفرائها من قطر.

واعرب الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة مجلس الامة عن امله في ان «يتمكن سمو الامير كعادته في تقريب وجهات النظر وان يوفق سموه في احتواء هذا الموضوع في اقرب فرصة ممكنة».

وقال الرئيس الغانم ان « مجلس الامة يتابع بقلق بالغ وانزعاج تداعيات هذا القرار الذي جاء لتباين وجهات النظر حيال ما تواجهه مسيرة مجلس التعاون الخليجي من تطورات».

واضاف « لم نكن نتمنى ان نسمع كخليجيين هذا الامر واتمنى الا يؤثر هذا القرار على القمة العربية التي ستعقد في الكويت يومي 25 و 26 شهر مارس الحالي».

واعرب عن امله ان تكون القمة العربية المقبلة فرصة لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع وان تكلل جهود سمو امير البلاد بالنجاح بهذاالخصوص.

وقال ان « مجلس الامة الكويتي يتمنى ان يكون هذا الموضوع عابرا ويتطلع الى ان يواصل سمو امير البلاد كعادته وبحكمته المعهودة وببعد نظره وما يتمتع به من احترام ومكانة لدى كافة قادة دول مجلس التعاون الخليجي جهوده المعهودة في تقريب وجهات النظر بين الاشقاء ورأب اي صدع الذي نتمنى ان يكون وقتيا او عابرا ».

من ناحية أخرى، قال الغانم ان المجلس انتهى من قانون «كبير وطويل» وهو قانون هيئة الاتصالات وتنظيم المعلومات في مداولته الاولى.

واعرب الغانم عن امله في ان ينجز المجلس القانون في مداولته الثانية بالجلسة المقبلة مبينا انه اذا كان لدى بعض النواب اي تعديلات فعليهم تقديمها الى لجنة المرافق العامة المختصة.

وذكر ان المجلس وافق على مقترحه القاضي بإحالة مشروعي قانون بالموافقة على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي ومعاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

وأوضح الرئيس الغانم انه احال المشروعين الى اللجنة التشريعية البرلمانية «خشية ان تكون هناك شبهة دستورية حتى يتسنى للجنة ان تبدي رأيها في النواحي الدستورية والقانونة للمشروعين».

واضاف في السياق ذاته ان مكتب المجلس كلف هيئة الخبراء الدستوريين الاطلاع على مشروعي القانون وابداء وجهة نظرهم حيالهما مضيفا انه سيزود التشريعية البرلمانية بهذا الرأي.

الغانم يناقش النواب